

زبدة الأصول

[198] وصحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام: المشيئة محدثة 1. ونحوهما غيرهما.

أفعال العباد غير متعلقة لإرادة الله تعالى الثالث أن إرادته تعالى لو كانت من الصفات الذاتية كالعلم والقدرة لكانت متعلقة بجميع الممكنات، ومنها أفعالنا لأن الصفات الذاتية المتحدة مع الذات متعلقة بالجميع، والا فلو لم تكن متعلقة ببعض الممكنات لصح سلبها عنه تعالى بالإضافة إليه. وقد تقدم أن الصفات الذاتية لا يمكن سلبها عنه. ولكن بعد ما عرفت من أنها من صفات الفعل، فاعلم أن متعلقها الأعيان الخارجية وأفعاله، وأما أفعال العباد فلا تكون متعلقة لإرادته تعالى وإن كان فيض الوجود والقدرة وسائر المبادئ من قبل الله تعالى وتعالى، بل موحد فعل العبد هو النفس بوساطة أعمال قدره بلا دخل لإرادته فيه، فلا تكون أفعال العباد متعلقة لإرادته حتى يلزم الجبر. ولانتمنا الإطهار عليهم الصلاة والسلام كلمات في هذا الموضوع تشير إلى ما ذكرناه: منها ما رواه المحقق المجلسي عن إمامنا الهادي عليه السلام أنه سئل عن أفعال العباد أهى مخلوقة الله؟ فقال: لو كان خالقا لها لما تبرأ منها 2. ومنها خبر صالح النيلي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: ولكن حين كفر كان في إرادة الله تعالى أن يكفر، وهم في إرادة الله وفي عمله أن لا يصيروا إلى شيء من الخير. قلت: أراد منهم أن يكفروا؟ قال عليه السلام: ليس هكذا أقول، ولكني أقول علم أنهم سيكفرون 3. ونحوهما غيرهما. وعلى الجملة كون إرادة الله تعالى من الصفات الفعلية وعدم تعلقها بأفعال العباد الاختيارية، ينبغي أن يعد من الأمور المسلمة.

_____ 1 - أصول الكافي 1 / 110 من طبعة طهران. 2 -

البحار، الجزء الخامس ص 20، من طبعة طهران. 3 - أصول الكافي 1 / 162 من طبعة طهران،

باب الاستطاعة. (*) _____